

رأي

المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي

المُعْطِيَات المَفْتُوحَة

تحرير المعطيات العمومية
في خدمة النمو والمعرفة

إحالة ذاتية رقم 14 / 2013

رأي

المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي

المُعْطِيَات المَفْتُوحَة تحرير المعطيات العمومية في خدمة النمو والمعرفة

بيان الأسباب

1. يمثل الحق في ولوج المعلومة واحدة من الخطوات العديدة التي نصَّ عليها الدستور الجديد لتقوية الديمقراطية وترسيخ دولة القانون؛
2. واعتباراً لأن «للمواطنات والمواطنين الحق في الولوج إلى المعلومة التي بحوزة الإدارة العمومية والهيئات المنتخبة والمؤسسات المكلفة بمهمة من مهام الخدمة العمومية (...)». وأن هذا الحق لا يحده إلا القانون من قبيل مراعاة الإكراهات المحتملة المرتبطة بمسائل «الدفاع الوطني والأمن الداخلي والخارجي للدولة، وكذا الحياة الخاصة للمواطنين»، و«المس بالحقوق والحريات». (الفصل 27)؛
3. ويستجيب الاعتراف بهذا الحق، الذي ينبغي أن يؤطره القانون، لمطالب عبَّر عنها عدد من الفاعلين المدنيين والسياسيين منذ سنوات عديدة، إذ يطالبون بمزيد من الشفافية في العمل العمومي وبالتزام محاربة الفساد. ويتيح هذا الاعتراف انسجام المغرب مع عدد من التزاماته الدولية والاستجابة للمعايير الجاري بها العمل في عموم الدول الديمقراطية؛
4. و اعتباراً لأن الدول الأكثر تقدماً شهدت، منذ زمن غير بعيد، ميلاد بُعد جديد من أبعاد الحق في ولوج المعلومة، وذلك بفضل دخول البشرية في العهد الرقمي. وتشدد هذه الحركة (المسماة «المعطيات الحكومية المفتوحة» Open Government Data أو «المعطيات المفتوحة» Open Data) على إمكانية استغلال وإعادة استعمال المعلومات العمومية؛
5. وعلاوة على التقدم الذي يستتبعه ذلك في مجال الديمقراطية والشفافية، فإن أهداف هذه الحركة متعددة، منها تمكين المواطنين من معلومات مفيدة تسهل حياتهم، وتحديث الإدارة والمرافق العمومية، وتحفيز النمو الاقتصادي عبر توفير أمثل للمعلومة، وتسهيل سريانها، وتطوير تقنيات الإعلام، وإرساء أسس اقتصاد رقمي.

موضوع الرأي

6. في حالة المغرب، فإن تفعيل الحق في ولوج المعلومة ينبغي له، من الآن فصاعداً، أن يدمج متطلبات وفرص المعطيات المفتوحة، من وجهة نظر سياسية ومؤسسية وتقنية كذلك؛
7. يتعيّن اعتماد مقاربة مُجددة في تجاوز حالات التردد أو المقاومة التي قد تبديها بعض الإدارات، وإحداث تحول ثقافي في داخلها من أجل محاربة التوجه الذي يرمي إلى احتكار المعلومة باعتباره مصدراً للسلطة الشخصية على حساب المصلحة العامة؛
8. يتعلّق الأمر بالعمل، بوجه أخص، على وضع أسس منسجمة لمجتمع المعرفة يستطيع فيه مختلف الفاعلين المساهمة فيه من خلال اعتماد مقاربة منهجية ترسي آليات ملائمة، قانونية وإجرائية على الخصوص، وتتيح قيادة تغيير النموذج السائد حول دور الإدارة؛
9. الاستجابة لعدد من الحقوق والمبادئ الأساسية المنصوص عليها في الميثاق الاجتماعي الجديد الذي وضعه المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي، ومنها:
 - الحق في المعلومة؛
 - الحق في التقدم العلمي؛
 - إنعاش وحماية حقوق المقاول؛

- إلزامية المحاسبة؛
 - المعلومة ومشاركة الأطراف المعنية؛
 - توطين بلورة وإدارة التنمية الاجتماعية.
10. إن الغاية من الحق في ولوج المعلومة العمومية هي تمكين كل مواطن من القدرة على تكوين رأيه الخاص عن اشتغال وأداء أجهزة الحكامة العمومية، واستعمال المعلومات الموضوعية رهن إشارته بما يُحسّن من ظروف عيشه؛
11. تبين التجربة أن تبني قانون في مجال الحق في ولوج المعلومة أسهل من تفعيله، وأن ممارسة هذا الحق ليست دائما مطابقة للمبادئ الواردة في النصوص. ولذلك فمن المهم تبني مقاربة عملية ولكن صارمة، تستلهم أفضل التجارب الدولية.
- ومن شأن الطابع التشاركي والمواطن للديمقراطية، الذي يؤكد عليه الدستور، أن يتيح انخراطا قويا للمواطنين في الحياة الوطنية وفي تدبير الشؤون العمومية. ويندرج الحق في الولوج إلى المعلومة، الذي يرسخه الفصل 27، ضمن هذا المنظور. تعتبر المعطيات المفتوحة أداة حاسمة في خدمة تحسين جودة المرافق العمومية.
12. إن أهم مستفيد من وضع الإدارة لمعطياتها الخام رهن الإشارة هي الإدارة نفسها. خصوصا إذا ما أخذنا بعين الاعتبار الدور الحاسم للدولة وما يصدر عنها في تنظيم الحياة الاجتماعية والاقتصاد الوطني؛
13. واعتبارا إلى أن قطاع الاقتصاد الرقمي يعدّ قطاعا استراتيجيا بالنسبة إلى المغرب. إذ جعلت خطة «المغرب الرقمي» وخطة «إقلاع» من هذا القطاع (بما في ذلك تهجير الخدمات) أحد أعمدة الاستراتيجية الصناعية المغربية، وقد وضعت على وجه الخصوص سياسة طوعية لجعل العرض المغربي عرضا جذابا يستهوي الزبائن الأجانب؛
14. أصبح من المسلم به أن التكنولوجيات الرقمية والولوج إلى الانترنت يساهمان إسهاما كبيرا في نشر المعرفة. وتمكن هذه الأدوات من تسهيل الولوج إلى الأعمال والوثائق العلمية والفنية المنتمية إلى التراث الإنساني العالمي. وهو أمر يصدق أكثر على المناطق المعزولة التي لا تتوفر، لأسباب مادية أو تاريخية، على مكتبات ومتاحف ومراكز علمية وازنة. ذلك أن الثورة الناجمة عن تكنولوجيات الإعلام أبرزت إلى الوجود وسائل جديدة للإيداع والتقاط المعلومات والربط والتوليف بينها وتوظيفها وتحسينها ونشر المعارف. وقد أصبحت عاملا رئيسا لخلق الثروات والتطور البشري وتحسين جودة الحياة. وبهذا المعنى، يمكن القول إن تكنولوجيات الإعلام التي تمكن المجتمع من الاستفادة من معارفه للنهوض بالتطور الاقتصادي والتنمية الاجتماعية تساهم إسهاما كبيرا في خلق «مجتمع المعرفة».
15. وتعد المعطيات المفتوحة، في جوانب عديدة منها، مساهمة إضافية في تكوين هذا المجتمع، إذ تتيح للفاعلين العموميين استثمار الرأسمال المعلوماتي استثمارا كاملا، وتقييم حوارا وتعاونا وثيقا وقويا بين مختلف مكوناتهم، ولكن أيضا مع المجتمع، في أفق التحسين الشمولي للمعرفة؛
16. ويستفيد المشتغلون المغاربة في المجال العلمي، بالضرورة، من تحرير المعطيات على المستوى الدولي، إذ بإمكانهم ولوج المعطيات الخام الصادرة عن المؤسسات العمومية الدولية في مختلف أنحاء العالم، لإغناء أبحاثهم ودراساتهم في مختلف الميادين، وخاصة بهدف المقارنة. وسيكون من باب المفارقة، إن لم نقل من غير المعقول، ألا يتمكنوا من ولوج المعطيات المتعلقة بفتتهم داخل وطنهم نفسه.
- يتعلق الأمر، على وجه الخصوص، بتشجيع:
- الولوج الحر لجميع مستعملي الانترنت إلى كل الإصدارات العلمية والثقافية؛
 - تقاسم معطيات البحث؛

- العلم التشاركي (أو المواطن) الذي يشرك غير المحترفين للبحث العلمي في مشاريع البحث؛
- «المجانة المدرسية الجديدة» المتحققة في شكل دروس عن بعد، مفتوحة في وجه أكبر عدد من المتعلمين؛
- شفافية النقاش العمومي حول السياسات العلمية (الاستشارة وغيرها).

تظل الاستثمارات وعمليات خلق البنيات التحتية الضرورية لوضع المعطيات العمومية على الشبكة ضعيفة نسبيا، في إطار سياسة المعطيات المفتوحة. ولا تشكل كلفة تفعيل أرضية المعطيات المفتوحة - بما هي «شباك وحيد» يمكن من توجيه طلبات الحصول على معطيات صادرة عن مختلف الإدارات - عاملا كابحا يمنع اعتماد هذا الخيار. ولا تشكل عملية توزيع أدوات منسجمة عائقا طالما تضمن التكامل بين الإدارات، وتمكن من نزع الطابع المادي عن المساطر الإدارية على المستوى المركزي مع تبسيطها.

ولا شك أنه يتعين على المغرب بذل الكثير من الجهود في مجال الاستثمار، قصد تفعيل الوسائل الكفيلة بضمان انتشار المعطيات وانتقالها ما بين مواقع إنتاجها و/أو جمعها (على المستوى الترابي)، والإدارات المركزية، بشكل يسمح بالتوفر على معطيات واضحة المصادر وقابلة للاستغلال.

17. كما أن قياس نجاح سياسة المعطيات المفتوحة يظل رهينا بقدرة المواطنين والمستهلكين والفاعلين الاقتصاديين، أينما وجدوا، على الحصول على المعطيات العمومية. ويتعلق الأمر بمواصلة تحقيق هدف برنامج المغرب الرقمي في شقه المتعلق بالتغيير الاجتماعي. كما يتعين تعميم استعمال الانترنت عالي الصبيب، وتجهيز المؤسسات التعليمية وأماكن العيش بالوسائل الضرورية، مع الحرص، في كل هذه المستويات، على اقتراح عروض مغرية في إطار شراكات بين القطاعين العمومي والخاص، لتمكين مختلف شرائح المجتمع من التزود بالحوسيب والولوج إلى الانترنت؛

18. تتميز الإدارة المغربية، على غرار العديد من نظيراتها في مختلف بقاع العالم، بسمات ثقافية تمثل عقبات أمام تفعيل الحق في الولوج إلى المعلومة العمومية، وفي الاستفادة من مبادرة المعطيات المفتوحة بوصفها امتدادا لهذا الحق. ونذكر من تلك السمات الخصوصية ثلاثة أنواع يكرسها، في الحقيقة، التأخر الحاصل في تحقيق لا مادية المساطر: ثقافة الكتمان، ومقاومة التغيير، والاحتكار الفردي للمعلومة بوصفها مصدرا للسلطة.

توصيات من أجل سياسة طموحة لفتح المعطيات العمومية

الإرادة والإستراتيجية

19. تتيح عملية تحرير المعطيات العمومية (المعطيات المفتوحة) الكثير من الفرص على المستوى السياسي والاقتصادي والاجتماعي والثقافي. وهي امتداد للجهود التي يبذلها المغرب في مجال الشفافية السياسية والإدارية، وتعزيز مشاركة المواطنين، ودعم التطور الرقمي، والبحث عن سبل للتنمية الاقتصادية، وخلق مناصب الشغل.

وتشكل مبادرة المعطيات المفتوحة، إضافة إلى ذلك، امتدادا للحق في الولوج إلى المعلومة كما هو منصوص عليه في الدستور المغربي. وبما أن الاعتراف بهذا الحق يعود فقط إلى فترة متأخرة فإن مسألة تفعيله في الممارسة ما زالت تطرح نفسها بالحاح. ويبقى أن اعتماد سياسة تحرير موسعة للمعطيات المفتوحة ينطوي على ميزتين إيجابيتين تتمثلان فيما يلي:

- تسهل عملية وضع المبادئ ورصد الوسائل التكنولوجية التي تقوم عليها مبادرة المعطيات المفتوحة، داخل الإدارة، عملية تغيير الأنموذج والتنظيم الضروري للتطبيق السليم للحق في الولوج إلى المعلومة؛
- تخفف مبادرة المعطيات المفتوحة باعتمادها المقاربة التشاركية عن البعد المطليبي للحق في الولوج إلى المعلومة، إذ تمكن المؤسسات العمومية من التعبير عن إرادتها الحسنة في التغيير.

20. استغلال الفرص التي توفرها التكنولوجيا الرقمية واستعمالها الطبيعي العفوي من قبل الأجيال الجديدة، سعيا إلى ترسيخ الحق في الولوج إلى المعلومة العمومية وتسريع وتيرة تفعيله، مما سيمكن المغرب من الانتقال إلى المرحلة النهائية القصوى، تلك التي يتحقق فيها الولوج المباشر إلى المعلومة عبر الانترنت، بل وحتى إلى المعطيات القاعدية التي مكنت من إنتاج تلك المعلومة.

سيناريو النجاح

يفترض نجاح سيناريو المعطيات المفتوحة في المغرب اجتياز مرحلتين رئيسيتين:

- مرحلة «التحريك» الأولى، التي تحدد خلالها وتفعيل الإجراءات القانونية والمؤسسية والإجرائية لتحرير المعطيات العمومية؛
- مرحلة ثانية لتطوير نظام بيئي متوازن، تنتظم حوله مبادرة المعطيات المفتوحة، ويساعد على خلق قيمة مضافة، ويضمن استمرارية النظام.

المرحلة الأولى: تحريك عملية تحرير المعطيات العمومية

1. وضع الإجراءات القانونية المتعلقة بالولوج إلى المعلومة العمومية

يجب أن تنتظم المعطيات المفتوحة حول إجراءات قانونية واضحة في مجال الحق في الولوج إلى المعلومة العمومية. وبهذا الصدد يوصي المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي بما يلي:

- استكمال مسلسل تبني القانون المتعلق بالحق في لوج المعلومة، المنظم لهذا الحق، كما هو منصوص عليه في الدستور، وذلك في أقرب الآجال؛
- وجوب أن يسمح النقاش الدائر في أعقاب إصدار نص ممهّد لمشروع قانون بالأخذ بعين الاعتبار ملاحظات المجتمع المدني، سعيا إلى جعل النص النهائي يستجيب في كل جوانبه إلى المعايير الدولية المتعلقة بالحق في لوج المعلومة العمومية؛
- ضرورة أن يشمل القانون بشكل واضح مسألة فتح المعطيات العمومية والمبادئ الكفيلة بإعادة استعمالها؛
- تكريس القانون للمبادئ الآتية:

- مجموع المعطيات التي يشملها قانون الحق في لوج المعلومة العمومية، أي باستثناء الحالات المنصوص عليها في الدستور، يجب مبدئيا وضعها رهن إشارة العموم عبر خطة المعطيات المفتوحة، أيا كان صاحبها (الإدارة أم الجماعات المحلية أم المرافق العمومية)، مع الحرص، بطبيعة الحال، على جعلها غفلا من الأسماء؛
- يجب أن يكون تبرير الاستثناءات عموميا؛
- يجب أن نجعل من إعادة استعمال المعلومات فعلا حرا ومؤطرا برخصة نشر تحمي هذا الحق في الاستعمال والنشر؛
- يجب تعديل النصوص الموجودة التي قد تتناقض مع هذه المبادئ فتفضي إلى عرقلة إدارية لعملية تفعيلها.

2. حصر وتعيين « مهمة المعطيات المفتوحة » على المستوى المؤسسي

يجب مأسسة مبادرة المعطيات المفتوحة كي تعطي النتائج المرجوة منها بشكل منهجي وفعال. وبهذا الصدد يوصي المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي بأن تقام المنظومة المؤسسية على أساس احترام التوجهات الآتية:

- تحديد هيئة (مهمة المعطيات المفتوحة) وتعيينها للتكفل بالإشراف على سياسة المعطيات المفتوحة، كي تصبح بمثابة تجسيد لها؛

- وضع هذه الهيئة تحت إشراف رئيس الحكومة، حتى تضمن لها الشرعية الضرورية للاضطلاع بمهمتها؛
- اختيار هيئة قائمة يتم توسيع مجال تدخلها ومدتها بالوسائل المناسبة كي تشرف على قيادة مشروع المعطيات المفتوحة المغربي، عوض خلق جهاز جديد يكلف الكثير ويؤخر آجال تفعيل المبادرة؛
- إناطة مؤسسة المعطيات المفتوحة مسؤولية تحديد وتدبير الجوانب اللوجيستية للأعمال المتعلقة بفتح المعطيات العمومية في إطار الأرضية الوطنية للمعطيات المفتوحة. وتتكفل هذه المؤسسة على وجه الخصوص بما يلي:
 - إنشاء البنية المعلوماتية المخصصة لتلقي المعطيات وتديرها؛
 - تحديد المساطر التي ستمد بواسطتها بالمعطيات الواردة من مختلف المؤسسات العمومية؛
 - تكوين المستعملين بما يتيح لهم الاستئناس بهذه المساطر.

وتجدر الإشارة هنا إلى أن مهمة هذه المؤسسة لا تختلط بتلك التي تضطلع بها مؤسسة الطعون، التي تظل ضرورية لممارسة سليمة للحق في ولوج المعلومة طبقا للمعايير الدولية.

3. ضمان تنسيق جيد، على المستوى الإجرائي، بين مختلف المتدخلين، باعتماد مساطر بسيطة

يوصي المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي، على المستوى الإجرائي، بالحرص على تبسيط المساطر الكفيلة بتغذية بيئة المعطيات المفتوحة قدر الإمكان، ويدعو من أجل ذلك إلى اتخاذ الإجراءات الآتية:

- إنشاء أرضية تشاركية للمعطيات المفتوحة Cloud Open Data (سحابة المعطيات المفتوحة) تعمل الإدارات والجماعات المحلية والمرافق العمومية على تغذيتها بشكل حر وميسر؛
- تحديد المعطيات التي تختزن إمكانيات تأثير اقتصادية واجتماعية كبيرة ونشرها بالسرعة المطلوبة، كما هو الشأن بالنسبة للإحصاء الوطني العام نظرا لما له من أهمية اقتصادية، واجتماعية، وعلمية؛
- حصر بعض المؤسسات التي تقوم بدور الريادة فيما يخص سياسة التحرير هذه، وتمثل بذلك نموذجا تحتذي به مختلف الإدارات؛
- تعيين مسؤول عن فتح المعطيات داخل كل إدارة؛
- تكوين الأشخاص المنتمين إلى المؤسسات المذكورة الذين سيتكفلون بتطعيم موقع المعطيات المفتوحة، كي يستوعبوا جيدا دورهم ويجيدوا استعمال الأدوات التي يتعين عليهم استعمالها؛
- تنشيط الفاعلين وتحفيزهم على العمل، مستلهمين مبادئ مؤسسة المعطيات المفتوحة عبر أنشطة وأعمال من قبيل:
 - تنظيم ورشات عمل وتبادل الآراء لتشجيع الحوار والتبادل البناء للرؤى حول انتظارات وحاجيات معدي الاستعمال ومنتجي المعطيات؛
 - تقاسم المعلومات والتجارب، خاصة عبر الانفتاح على التجارب الدولية الناجحة؛
 - إنشاء شبكة تفكير حول خلق شروط العمل الجسدية والنفسية ووظائف الأرضية الخاصة ببلورة أدوات تشاركية؛
 - النهوض بتحسين التدبير الوثائقي داخل كل إدارة على حدة.

المرحلة الثانية: تطوير نظام بيئي لاستعمال المعطيات العمومية

يوصي المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي، إضافة إلى توفير المعطيات المفتوحة وجعلها في متناول العموم، بالحرص على النهوض بتطوير نظام استعمال لهذه المعطيات استعمالا يمكن من خلق نظام بيئي شمولي تنتظم حوله المعلومة العمومية.

لا يقوم نجاح سياسة المعطيات المفتوحة على الشفافية وحدها، بل يظل رهينا كذلك بقدرة الفاعلين على أن يستخرجوا من هذه المبادرة أكبر قدر ممكن من القيمة المضافة، بما يخدم الصالح العام. ويجب بالتالي وضع سياسة تشجيع طوعية لاستعمال المعطيات العمومية المفتوحة.

وفي هذا الإطار، يمكن أن يبنى العمل العمومي على المحورين التاليين:

- النهوض باستعمال المعطيات العمومية داخل الجامعات ومؤسسات البحث الأكاديمي، وذلك بالتركيز على تشجيع أعمال البحث داخل الجامعات انطلاقاً من معطيات عمومية من مختلف الميادين (من اقتصاد وتربية وتعليم وبيئة وغير ذلك) تحررها المؤسسات العمومية وتجعلها رهن إشارة العموم؛
- تطوير محور صناعي يساهم في إقلاع الاقتصاد الرقمي الوطني، من خلال برامج نوعية خاصة بالمقاولات الصغرى والمتوسطة والمقاولات الصغيرة جداً، تستهدف تطوير التكنولوجيات وتطبيقات معالجة المعطيات وإنشاء المقاولات وخلق مناصب الشغل لهذا الغرض؛
- خلق تنافسية إيجابية بين المؤسسات العمومية وفاعلي المعطيات المفتوحة، عبر آلية وضع علامة مميزة تشجع أحسن الفاعلين أداءً وفعالية على سبيل المثال؛
- تحفيز الإبداع لدى مطوري المعطيات العمومية ومعيدي الاستعمال على الإبداع والابتكار، عبر تنظيم مباراة وطنية لتطوير التطبيقات في تاريخ محدد منتظم، مما سيعود بالنفع على الإدارات ويمدها بالمهارات، ويعمل على خلق دينامية متميزة في أوساط القطاع الرقمي الوطني؛
- النهوض بتطوير تطبيقات الخدمات الهادفة إلى تسهيل حياة المواطنين، وقد تغطي هذه التطبيقات العديد من مجالات الحياة اليومية (الاستهلاك والإجراءات الإدارية والصحة والشغل وغيرها) وتتوجه إلى السكان عامة، أو إلى فئات مخصوصة (من طلبة ومسنين وأشخاص في وضعية إعاقة وغيرهم)؛
- تعبئة موارد صندوق الابتكار، أو استحداث صندوق خاص بالمعطيات المفتوحة، قصد تطوير وتنشيط قطاع تكنولوجيات الإعلام، الذي يدور في فلك الوسط البيئي للمعطيات المفتوحة.

المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي

تقاطع زنقة المشمش وزنقة الدلبوت، قطاع 10، مجموعة 5
حي الرياض، 10 100 - الرباط
الهاتف : +212 (0) 5 38 01 03 00 الفاكس : +212 (0) 5 38 01 03 50
البريد الإلكتروني : contact@ces.ma